النوافذ الإسلامية كمدخل للصيرفة الإسلامية في الجزائر .

Islamic windows as an introduction to Islamic banking in Algeria.

بن زارع حياة[1]،

[1] جامعة الشاذلي بن جديد الطارف ، الجزائر ، مخبر التنمية المحلية المستدامة : الزراعة ،التنمية الريفية والسياحة الايكولوجية ، hayetteguelma@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/01/16 تاريخ القبول: 2023/04/06 تاريخ النشر: 2023/04/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة الجزائر في تحولها للصيرفة الإسلامية من خلال إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و الوقوف على مختلف التحديات التنظيمية و القانونية التي تواجهها . وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن فتح هذه النوافذ الإسلامية يشكل خطوة مهمة للانتقال التدريجي للنشاط المصرفي الإسلامي و انتشار الصيرفة الإسلامية و الذي يتطلب بالأساس العمل على تذليل العقبات التي تواجهها خاصة من جانب الإطار التنظيمي و القانوني .

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية ، النوافذ الإسلامية ، المصارف التقليدية ، المشاركة، منتجات الصيرفة الإسلامية .

تصنيفاتJEL: G21.G24

Abstract: This study aims to shed light on Algeria's experience in its transformation to Islamic banking through the establishment of Islamic windows in traditional banks and identify the various regulatory and legal challenges it faces. The results of the study concluded that the opening of these Islamic windows constitutes an important step for the gradual transition to Islamic banking activity and the spread of Islamic banking, which basically requires working to overcome the obstacles it faces, especially on the part of the regulatory and legal framework.

Keywords: Islamic banking , Islamic windows , conventional banks participation , Islamic banking products .

Jel Classification Codes: **G21.G24**

المؤلف المرسل: بن زارع حياة ، الإيميل: hayetteguelma@yahoo.fr

1.مقدمة:

على الرغم من وجود مبادئ النظام المصرفي الإسلامي عبر التاريخ الإسلامي نفسه ، إلا أن بداياته المعاصرة بدأت فقط منذ منتصف سبعينات القرن الماضي ، والتي يمكن اعتبارها بحق بداية لنظام مصرفي جديد ، في وقت يحاول فيه النظام المالي والمصرفي التقليدي معالجة عيوبه ونقائصه التي تجر الويلات على الكثير من الدول والعالم بأسره بين الحين والآخر .

تقوم البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك التقليدية بدور الوساطة المالية ولكن مع اختلاف أساسي يتمثل في الالتزام الكامل بالتطبيق الشرعي في جميع عملياتها ، فوظيفة البنوك الإسلامية في النظام الاقتصادي الإسلامي لا تختلف عن وظيفة البنوك التقليدية من الناحية الفنية، وإنما الاختلاف هو في القواعد الحاكمة لطبيعة النشاط في الحالتين ، فبينما تكون آلية سعر الفائدة هي الحاكمة للعمل المصرفي التقليدي فإن الشريعة الإسلامية هي الأساس في العمل المصرفي الإسلامي ومصدر القواعد الحاكمة والمنظمة لهذا العمل. ولأن الشريعة الإسلامية تحرم تحريماً قاطعاً التعامل بسعر الفائدة فإن النظام المصرفي الإسلامي يقوم أساساً على توفير آلية بديلة لسعر الفائدة في التعامل المصرفي ، ألا وهي آلية المشاركة في الأرباح (أو الخسائر) التي تضمنها الصيغ المختلفة للتعاقدات الإسلامية . ولقد قوبل هذا النظام في أول الأمر بكثير من النقد والتشكيك من البنوك التقليدية، إلا أن الإقبال عليه والترحيب به من قبل شرائح عريضة من المجتمعات ،

والنتائج المالية الممتازة التي حققتها المصارف الإسلامية ، جعل البنوك التقليدية تعيد النظر في حساباتها بل أقدمت هي نفسها على الدخول بشكل أو بآخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي ، فبينما اكتفى البعض ببيع منتجات إستثمارية إسلامية أو قام بفتح نوافذ لبيع مختلف المنتجات الإسلامية فإن البعض الآخر أقدم على إنشاء فروع إسلامية خالصة ومستقلة . وكانت تجربة الجزائر في هذا المجال محتشمة بإنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية من خلال النظامين (18-02) و (20- 02) و اللذان يحددان العمليات البنكية المتعلقة بالصرفية الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك التقليدية الربوية و المؤسسات المالية ، على ضوء ما سبق تبرز الإشكالية التالية :

- ما هو واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر ؟ ينبثق من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم النوافذ الإسلامية في الجزائر ؟
- ما هي التحديات التي تواجه إنشاء نوافذ إسلامية في الجزائر؟
- **فرضيات االبدراسة :**
- تبنت السلطات الجزائرية بعض الأنظمة الخاصة بالصيرفة الإسلامية بدأت تعمل على تهيئة البيئة المناسبة لها لكنها تظل غير كافية .
- النوافذ الإسلامية في الجزائر تواجه العديد من التحديات خاصة القانونية و التنظيمية منها .
- **أهداف الدراسة:** و يمكن حصرها في النقاط التالية :
- – التعرف على مفهوم النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف الربوية ، خصائصها و أسباب نشأتها و حكم التعامل معها.
- توضيح أساليب تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في المصارف الربوية .
- الوقوف على أهم التحديات التي تواجه إنشاء النوافذ الإسلامية في الجزائر .
- **أهمية الدراسة :**

يكتسي الموضوع أهمية كبيرة حيث أصبحت الصيرفة الإسلامية بمثابة صناعة متطورة ، لها منتجاتها وخدماتها التي تلبي احتياجات شرائح عريضة من العملاء والجمهور في مختلف أنحاء العالم ، و إن توجه للسلطات الجزائرية نحو تشجيع للمصرفية الإسلامية و الاهتمام بها من خلال النوافذ الإسلامية يعتبر خطوة أولية لقيام نظام مصرفي إسلامي ، يتماشى و يكرس الخصوصية الدينية و الثقافية للمجتمع الجزائري.

المنهج المستخدم :تحقيقا لأهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في عرض الجانب النظري بالإضافة لتحليل و عرض مختلف المعطيات و النتائج.

تقسيم الدراسة :

من خلال ما سبق ولأجل الإجابة على الإشكالية السابقة وكذا الإحاطة بكافة عناصر الموضوع تم تقسيم البحث إلى العناصر الرئيسية التالية :

أولا: الخلفية التاريخية للصرفية الإسلامية.

ثانيا: النوافذ الإسلامية: مفهومها وأسباب نشأتها.

ثالثا: تحديات إنشاء النوافذ الإسلامية في الجزائر.

أولا: الخلفية التاريخية للصرفية الإسلامية:

يمكن الإغراق في الحديث التاريخي عن الصرفية الإسلامية حتى نصل إلى عمق التاريخ الإسلامي فنكتشف الجذور الأولى للصيرفة الإسلامية و بوادرها و إرهاصاتها .فإنه مما لا شك فيه أن المسلمين في أوج نهضتهم الثقافية و الاقتصادية قد كانت لهم تجارة واسعة وصلت إلى شمال أوروبا بدولها الإسكندنافية الباردة و إلى جنوب إفريقيا من جهة أخرى كما امتدت من شواطئ الأطلسي إلى بحر الصين وهذه التجارة الواسعة تتطلب مرونة مالية تواكبها وتماشيها .

فمنذ عهد الصحابة وبعد فتوح الشام و مصر بدأ التمييز بشكل واضح بين معنى الوديعة البسيطة التي تحفظ كما هي أمانة عند الوديع ، و الوديعة في الحساب الجاري التي يتضمنها الوديع للمودع وفي مقابل ذلك يستطيع استعمالها كيفما يشاء سواء في تجارته المباشرة أم في ما يقدمه لغيره من أموال على أساس المضاربة . ففي حديث لعبد الله بن الزبير نص على أن أباه كان يشترط على من يرغب في الإيداع عنده من أجل الحفظ أنه يضمن له وديعته في مقابل إخراجها من شكل الوديعة الفقهي إلى شكل القرض المضمون من جهة و الذي يباح له استعماله من جهة أخرى .

ثم انتشرت هذه الممارسة حتى صارت هي المستند القانوني الفقهي لأعمال الصيارفة. و اتخذت اتجاهين رئيسيين حسب المستوى المكاني فعلى المستوى المحلي كانوا يتقبلون الودائع بالحساب الجاري من التجار و غيرهم من المتعاملين في السوق و يتيحون لهم مقابل ذلك الحق بكتابة الشيكات عليهم . وكانت هذه الشيكات تتخذ اسم الرقاع أو الصكوك (محمود ابراهيم و القحف، 2002، صفحة 183).

ويذكر أن سيف الدولة الحمداني دخل سوق بغداد متنكرا و تعامل فيها ، وكانت طريقة الدفع صكوكا على صراف محلي ، قبل الصكوك ودفع المال المذكور فيها ، و عرف مصدر الصك من توقيعه ، و أخبر سائله أنه كان سيف الدولة. (محمود ابراهيم و القحف، 2002، صفحة 184).

و قد توقف الابتكار و التجديد في المعاملات المصرفية الإسلامية مع ترهل الحضارة الإسلامية ثم انكماشها ، سنة من سنن الله سبحانه و تعالى في التطور الثقافي للمجتمعات ، و لكنه عاد من منطلق جديد منذ أوائل النصف الثاني من القرن العشرين فقد بدأ التفكير بالادخار و الاستثمار لتمويل رحلة الحج إلى الديار المقدسة من قبل مسلمي ماليزيا فأنشئ عام 1959 أول شكل لصندوق ادخاري يهدف إلى تجميع مدخرات الراغبين في الحج و استثمارها و تنميتها لصالحهم . وما إن حل عام 1962 حتى صار هذا الصندوق الادخاري مصرفا إسلاميا استثماريا.

وفي ذات السياق ، تأسس البنك الإسلامي للتنمية في عام 1974 (و مقره العام في جدة و له مكاتب إقليمية في عدة دول) من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي كما تأسس أول مصرف تجاري إسلامي في دبي عام 1975 ، في حين تأسس أول مصرف إسلامي في أوروبا عام 1978. (العجلان، 2010، صفحة 164).

1- المصارف التقليدية والصيرفة الإسلامية:

عندما حرمت الشريعة الإسلامية الحصول على فائدة (ربا) فقد سمحت بالحصول على الربح ذلك أن المال الذي لا يرغب أو يستطيع مالكه أن يستثمره بنفسه يمكن أن يعطى بطريق المشاركة في عقد المضاربة لمن يعمل فيه على حصة من الربح المتحقق من العمل في هذا المال . فقد وجدت البنوك اللاربوية لجذب المدخرات و منح القروض .فهي تتلقى الودائع لا بفائدة بل لقاء حصة من الربح تحدد نسبتها، لا مبلغها، مقدما . و تمنح التمويل لا بالفائدة بل لقاء حصة من الربح تحدد نسبتها بالطريقة نفسها (مجيد، 1997، صفحة 36). و هذا لا يعني أن المصارف الإسلامية تقتصر في عملياتها الدائنة و المدينة على المضاربة فحسب بل إنها تمارس عمليات أخرى كالإجارة و المرابحة و المضاربة.

ففي أي نظام مصرفي إسلامي تقوم المصارف بنفس المهام الموجودة في أي نظام تقليدي ، على الرغم من قيود أحكام الشريعة أي أن الوساطات المالية الإسلامية للإيداع تقوم بتحويل خصوم الأعمال إلى مجموعة متنوعة من الالتزامات لتلائم أذواق و ظروف وحدات الفائض (مجيد، 1997، صفحة 37).

ويقوم النظام المصرفي الإسلامي على أساس المشاركة في حصص الملكية ، حيث يعامل المودعون كما لو كانوا حملة أسهم للبنك ، و بالتالي لا يعطى لهم ضمان بالقيمة الاسمية ، و لا معدل محدد مسبقا على ودائعهم ، فإذا حقق البنك أرباحا فمعنى ذلك أن حملة الأسهم (المودعون) يحق لهم الحصول على نسبة معينة من هذه الأرباح ، ولكن من الناحية الأخرى إذا حقق البنك خسارة يكون من المتوقع أن يشارك المودعون في هذه الخسائر أيضا ، وبالتالي يحصلون على معدل سالب للعائد. (مجيد، 1997، صفحة 38)

2- الصيرفة الإسلامية بين المبدأ والتسويق:

لعله من الجدير بالذكر بادئ ذي بدء القول أنه بخلاف المصارف الإسلامية التي تسعى إلي المزج بين الهدفين العقائدي والتجاري معا ، فإن دخول المصارف التقليدية ، خاصة المصارف العالمية ، إلي ميدان العمل المصرفي الإسلامي لم يكن بطبيعة الحال دخولا عقائديا برغبة تنمية العمل المصرفي الإسلامي وتطبيقاته الشرعية ، وإنما كان لاعتبارات تجارية وحسب. فلقد وجدت أمامها أسواقاً كبيرة ومتنامية بها موارد مالية ضخمة في منطقة لا يوجد فيها الكثير من الفرص الاستثمارية المربحة و لم يكن يوجد فيها، المؤسسات المصرفية الحديثة التي يمكن مقارنتها بالمصارف التقليدية العملاقة في العالم الغربي. لذلك كله راحت هذه المصارف تسعى حثيثاً لاجتذاب وتعبئة هذه الموارد من خلال تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ، كل بطريقته وبالأسلوب الذي يتناسب مع إستراتيجية عمله وأهدافه (المرطان، صفحة 10). وهو الأمر الذي كان له انعكاساته ليس فقط على طبيعة وشكل المدخل الذي اعتمده كل مصرف منها في دخوله إلي مجال الصيرفة الإسلامية ، وإنما أيضا على مواقف الكثيرين من علماء الشريعة والمصرفيين الإسلاميين ، والكثير من الجمهور والعملاء المحتملين أيضا.

غير أنه من الإنصاف القول بأن هنالك من البنوك التقليدية ، خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، من أراد الدخول إلي ميادين العمل المصرفي الإسلامي في الأساس ليس لاعتبارات تجارية وحسب وإنما بغرض عقائدي أيضا ، ولكن بطريقة تدريجية يتم من خلالها التدرج في "أسلمة" كل أنشطة المصرف طبقا لخطة موضوعة سلفا.

3- أساليب تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في المصارف الربوية :

لقد اتخذت المصارف الربوية عدة أساليب لتقديم خدماتها المصرفية الإسلامية ، ويمكن إيجاز هذه الأساليب على النحو التالي : (الشريف، 2005، صفحة 12)

3-1- فروع إسلامية متخصصة :

وهذا الأسلوب هو الأكثر شيوعاً في مجال التطبيق العملي لهذه التجربة حيث يقوم المصرف الربوي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بإحدى الطريقتين التاليتين:

أ – إنشاء فرع جديد ومستقل للمعاملات الإسلامية منذ البداية ، وقد ركزت كثير من المصارف الربوية التي خاضت هذه التجربة على هذه الطريقة إذ أنها تعتبر أكثر مصداقية في جذب العملاء من الأساليب الأخرى .

ب – تحويل أحد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع إجراء التغيرات اللازمة لذلك، وهذه الطريقة تتطلب إشعار العملاء بعملية التحويل وتخييرهم بين التعامل مع الفرع الإسلامي وفقاً للأسلوب الجديد أو التحول إلى فرع آخر .

3-2- صناديق استثمار إسلامية:

وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف الربوي بإنشاء صناديق استثمار تسير وفقاً لأساليب الاستثمار الإسلامية . وهذه الصناديق بشكل عام هي عبارة عن وعاء مالي يسعى إلى تجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة متخصصة ذات خبرة وكفاءة في إدارة محافظ الأوراق المالية.

وتكيّف تلك الصناديق من الناحية الشرعية على أنها عقد شركة بين إدارة الصندوق والمساهمين فيه , ويدفع بمقتضاه المساهمون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تتعهد باستثمار تلك المبالغ في بيع وشراء الأوراق المالية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويشترك المساهمون في الأرباح الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من حصص وفقاً لشروط نشرة الإصدار.

وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف الربوي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية عن طريق طرح صناديق استثمار تعمل على أساس عقد المضاربة الشرعية ، والذي تمثل فيه إدارة الصندوق دور المضارب الذي يقوم بتجميع الأموال من المكتتبين في الصندوق واستثمارها وفقاً لمنهج الاستثمار الإسلامي .

3-3 – نوافذ إسلامية:

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام المصرف الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع الربوي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية .ويهدف هذا الأسلوب أساساً إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية.

3-4– أدوات تمويل إسلامية:

وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف الربوي بتوفير بعض أدوات أو صيغ التمويل الإسلامية كالمشاركة والمضاربة وبيع المرابحة والاستصناع والإجارة ونحو ذلك لجذب شريحة العملاء التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: النوافذ الإسلامية: مفهومها و أسباب نشأتها:

1– مفهوم النوافذ الإسلامية :

تعرف النوافذ الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال وخدمات التمويل و الاستثمار بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. (بحبح، 2020، صفحة 343)

و تعرف أيضا على أنها وحدات تنظيمية تديرها المصارف الربوية وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية .و أطلق عليها النظام المزدوج (خريس، 2014، صفحة 148) أي النظام الذي يقدم فيه المصرف الربوي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية .

إذن وكمحصلة للتعاريف السابقة يمكن القول أن النوافذ الإسلامية هي بمثابة قسم مستقل في البنوك الربوية التقليدية تعمل فيه هذه الأخيرة على تقديم منتجات و خدمات مالية إسلامية أي – لا يترتب عنها تحميل أو تسديد الفوائد – وذلك إلى جانب المنتجات و الخدمات التقليدية التي تقدمها للعملاء .

2– أسباب نشأتها :

تتعدد أسباب نشأة النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية ، ويمكن حصرها فيما يلي: (عباس، 2017، صفحة 192)

- الرغبة في التحول التدريجي للعمل بالنظام المصرفي الإسلامي .
- تلبية الطلب الكبير على الخدمات المالية الإسلامية ، حيث أن جمهور عريض من الأفراد في المجتمعات الإسلامية يتحرج من التعامل مع المصارف التقليدية الربوية .
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفروع أو النوافذ مقارنة بمصرف مستقل.
- سهولة الإجراءات القانونية لتأسيس فرع أو فتح نوافذ بالنسبة لتأسيس مصرف جديد.
- جلب المزيد من رؤوس الأموال بفتح هذه النوافذ الإسلامية .
- التزايد المستمر في أعداد المسلمين في الدول الغربية أدى بالبنوك لفتح النوافذ الإسلامية وذلك للاستفادة من أموالهم .

3– النوافذ الإسلامية بين التأييد والمعارضة :

على الرغم من أن فكرة إنشاء فروع أو نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية قد لاقت قدرا كبيرا من التأييد بين القائمين والمشجعين على العمل المصرفي الإسلامي ، إلا أنها قد لاقت أيضا قدرا من المعارضة من شريحة أخرى من المهتمين أيضا بالصيرفة الإسلامية. وبطبيعة الحال فإن لكل جانب منهما أسبابه

الوجيهة في التأييد كما في المعارضة، وهو ما يتم توضيحه فيما يلي:

3-1 وجهة النظر المؤيدة لإنشاء نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية

أقام المؤيدون لإنشاء نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية الربوية وجهة نظرهم على ما يلي :

- النوافذ الإسلامية تعد من وسائل محاربة الربا، وهي خطوة للتدرج في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي، وهذا يتماشى مع منهج الإسلام في التدريج في تطبيق بعض الأحكام الشرعية كالتدرج في تحريم الخمر مثلا.
- تساهم النوافذ الإسلامية في اكتساب الخبرات المتراكمة للبنوك التقليدية بما يدعم العمل المصرفي الإسلامي و يطوره.
- وجود فروع أو نوافذ إسلامية للبنوك التقليدية الربوية يساهم في التشجيع على التعايش المشترك بين النظامين المصرفيين بدلا من المواجهة بينهما. (خريس، 2014، صفحة 151)
- إن إنشاء البنوك التقليدية فروعاً ونوافذ ووحدات إسلامية اعتراف ضمني بأهمية وحيوية العمل المصرفي الإسلامي، وهو أيضاً تأكيد على الفروق الأساسية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث المنهج والتطبيقات والغاية. (السرحي، 2010، صفحة 6)

3-2 وجهة النظر المعارضة لإنشاء نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية

أقام المعارضون وجهة نظرهم على الأسباب التالية :

- مفسدة الربا لا تدفع إلا بالترك و التوبة و يستحيل رفع الربا في المجتمع بدون زوال مؤسساته و لا يمكن زوال هذه المؤسسات إلا بوجود مؤسسات بديلة تختلف عن المؤسسات الربوية في فلسفة العمل و آلياته (خروسي، 2022، صفحة 74). وتكون قادرة على منافستها من حيث كفاءة الأداء .
- النوافذ الإسلامية هي في حقيقة الأمر تابعة للمصرف الربوي و القاعدة الفقهية كما هو معلوم تقول" التابع تابع " و بناءا على ذلك فإنه يحكم على الفرع بما يحكم على الأصل . (خريس،

2014، صفحة 152)

- التعامل مع النوافذ الإسلامية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالحرام إذ يتعذر الفصل بين أموال النوافذ الإسلامية و أموال المصرف الأم في معظم الأحيان وخاصة استخدام أموال الحسابات الجارية كما أن فائض السيولة لدى النوافذ يحول إلى المصرف الأم الذي يخلطه بأمواله و يستعمله في استثماراته .
- دعم النوافذ الإسلامية لمراكز البنوك الربوية و ذلك من خلال : (ختروسي، 2022، صفحة 75)

✓ إتاحة الفرصة للنوافذ الإسلامية سوف يسمح للبنوك الربوية بالوصول إلى شريحة من عملاء البنوك الإسلامية بالإضافة لشريحة العملاء الأصليين الذين لا يجدون مانعا من التعامل مع البنوك التقليدية فالنوافذ في هذه الحالة عملت على جذب مزيد من رؤوس الأموال للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رؤوس الأموال و بالتالي فهي بذلك ساهمت في تعظيم أرباح البنوك التقليدية .

✓ المحافظة على عملاء البنوك الربوية من الانتقال إلى بنوك إسلامية .

✓ فائض السيولة لدى النافذة الإسلامية يحول إلى البنك الربوي الرئيسي الذي يخلطه بأمواله و يمول به استثماراته لحين احتياج النافذة الإسلامية إليه فهي بذلك تعين البنك التقليدي على الربا .

- التخوف من أن يؤدى فتح النوافذ الإسلامية إلى تأخر إنشاء مصارف إسلامية جديدة.

3-3 القائلون بالتعامل مع الفروع و النوافذ الإسلامية للضرورة :

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنه لا يجوز التعامل مع النوافذ أو الفروع الإسلامية إلا في حالة الدول التي لا توجد فيها مصارف إسلامية حيث استدل أصحاب هذا الرأس على ما يلي:

- قوله تعالى " فمن اضطر غير باغ و لا عاد فلا إثم عليه " صدق الله العظيم (الآية 173 من سورة البقرة) ، ووجه الدلالة أنه في حالة المجتمع الذي لا توجد فيه مصارف إسلامية يكون حكم

التعامل مع الفروع و كذا النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك الربوية حكم المضطر ، فإذا وجدت المصارف الإسلامية انتفت الضرورة ووجب التحول للتعامل مع تلك المصارف الإسلامية . (سعد رستم، 2014، صفحة 33)

- التعامل مع الفروع و النوافذ الإسلامية المشكوك في مصداقية تعاملها وفق الشريعة الإسلامية أفضل من التعامل مع مصرف تقليدي يجاهر بالربا.
- من الممكن أن يؤدي الامتناع عن التعامل مع النوافذ – إلا في حالة الضرورة – إلى حث المصارف الربوية للتحول الكامل و السريع لمصارف إسلامية . (سعد رستم، 2014، صفحة 34)

من خلال تحليل الآراء السابقة حول جواز التعامل مع النوافذ الإسلامية من عدمه فإننا نميل إلى الرأي القائل بمشروعية التعامل مع هذه النوافذ و ذلك استنادا للقاعدة الفقهية " الميسور لا يسقط بالمعسور " و التي تعني أنه إذا تعذر على الإنسان أن يقوم بفعل الأكمل لا يسقط عنه الأقل درجة و إذا عجز عن فعل الكل لا يسقط فعل البعض ،و من هنا فإن عدم التحول الكامل للمصرف التقليدي للنشاط الإسلامي و القيام بفتح نوافذ فقط يعتبر كافيا مبدئيا إلى أن يحين الوقت المناسب لتحول البنك بالكامل إلى بنك إسلامي و التعامل مع هذه النوافذ يجوز شرط ضمان عدم اختلاط الأموال .

ثالثا : تحديات إنشاء النوافذ الإسلامية في الجزائر

1– الإطار القانوني و التنظيمي للصيرفة الإسلامية :

كانت الصيرفة الإسلامية في الجزائر في بدايتها محكومة بالنصوص المنظمة للقطاع المصرفي التقليدي و التي كانت لا تلائم عمل النوافذ الإسلامية ولكن بإصدار بنك الجزائر بعض الأنظمة الخاصة بالصيرفة الإسلامية بدأت تعمل على تهيئة البيئة المناسبة لها .

1–1 النظام(18–02):

تضمن العدد 73 من الجريدة الرسمية الصادرة في 09 ديسمبر 2018 النظام رقم (18–02)المؤرخ في 2018/11/04 قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و

المؤسسات المالية، إذ يعتبر هذا النظام أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف و المؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. (خطوي و لسلوس، 2020، صفحة 929)

وقد عرف النظام (18-02) في مادته الثانية العمليات المصرفية التشاركية أنها كل العمليات التي تقوم بها المصارف و المؤسسات المالية التي تتمثل في تلقي الأموال و عمليات التوظيف للأموال و عمليات التمويل و الاستثمار التي لا يترتب عنها تحميل أو تسديد الفوائد و تخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، و الودائع في حسابات الاستثمار.

2-1 النظام(20-02):

جاء النظام رقم (20 -02)المحدد للعمليات البنكية و المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 و الصادر في العدد 16 من الجريدة الرسمية 2020، و الذي يؤكد رغبة الحكومة في دعم الصيرفة الإسلامية و السماح للبنوك التقليدية بالعمل فيها، حيث حددت المادة الأولى منه الهدف من إصدار هذا النظام ألا وهو تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و القواعد المطبقة عليها و شروط ممارستها من قبل البنوك و المؤسسات المالية ، أما المادة الرابعة منه فقد حددت المنتجات الخاصة بالصيرفة الإسلامية و هي المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة السلام الإستصناع وحسابات الودائع و الودائع في حسابات الاستثمار ، وقد جاءت المواد التي تليها لتشرح كل منتوج على حدى . (ختروسي، 2022، صفحة 68)

وقد جاء اعتماد الصيرفة الإسلامية بمصادقة المجلس الإسلامي الأعلى بإنشاء " الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية " ، هذه الهيئة الجديدة تقوم بمنح المطابقة الشرعية للبنوك و المؤسسات المصرفية و بالتالي تعتبر سندا للبنك الجزائر في توطين الصرفية الإسلامية. إن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية يأتي تنفيذا للنظام (20-02) المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصرفية الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية.

3-1 التعليمة(20 -03):

تم بموجب هذه التعليمة ضبط أهم الإجراءات العملية و الضوابط الشرعية الواجب توافرها في كل صيغة من صيغ التمويل المحددة في النظام (20-02) بما يضمن حقوق و واجبات كل طرف وقد تضمنت التعليمة مواد فصلت في الصيغ التمويلية و قواعدها التشغيلية . (ختروسي، 2022، صفحة 69)

أما عن حصة المنتجات الإسلامية في السوق المصرفية بالجزائر، فإلى حين صدور التنظيمات الجديدة و شروع البنوك التقليدية في فتح هذه النوافذ، كانت الخدمات المصرفية تقدم على مستوى بنكين فقط هما بنك البركة الجزائري منذ التسعينات و مصرف السلام الجزائري منذ 2008 حيث يقدم البنكان خدمات مصرفية كلها تقوم على أساس أحكام الشريعة الإسلامية و حصة هذه البنوك مجتمعة لا تتعد 17 بالمئة من السوق المصرفية الخاصة ولا تتجاوز نسبة 2 بالمئة من السوق المصرفية العامة التي تهيمن عليها البنوك الحكومية بنسبة 87 بالمئة. و تمثلت خدمات الصيرفة الإسلامية المعتمدة في تمويلات لشراء عقارات (أراض وعقارات) وسيارات ومواد استهلاكية (أثاث وتجهيزات)، فضلاً عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة.

2- خطوات إنشاء نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية :

هناك خطوات أساسية لاعتماد النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية وفق الآتي :

2-1 موافقة بنك الجزائر:

يجب على كل مؤسسة مالية أو بنك يرغب في تقديم خدمات أو منتجات الصيرفة الإسلامية الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر و ذلك من خلال تقديم الوثائق الآتية :

-شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية مسلمة من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية ؛

-بطاقة وصفية للمنتوج ؛

-رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية ؛

-تبيين مختلف الإجراءات الواجب إتباعها لضمان الاستقلال المالي و الإداري للنافذة عن بقية نشاطات البنك أو المؤسسة المالية . (خطوي و بن موسى، 2021، صفحة 94)

- تخصيص رأسمال مستقل معروف المصدر و بعيد عن شبهة الربا:

بغية إبعاد أية شبهة لاختلاط رأسمال النافذة الإسلامية برأسمال المصرف التقليدي الذي تفتح فيه ، وتعزيزا للجانب الشرعي في الموضوع يكون من الأفضل تحديد مسبقا رأسمال للنافذة يكون مستقلا و يكون معروف المصدر بعيدا عن أية احتمالات لكونه وسيلة لغسل الأموال أو نتاجا لأية تعاملات مشبوهة قانونا ،فضلا عن ضرورة الابتعاد عن أية شبهة غير شرعية وخاصة شبهة الربا. (هني مُحَمَّد، 2007، صفحة 105)

2-2 **الالتزام الشرعي في المعاملات** : وذلك من خلال :

- **مطابقة المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية :**

وذلك من خلال مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية فقبل تقديم طلب لبنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يتعين على البنك الحصول أولا على شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية حيث تقوم هذه الأخيرة بمهمة دراسة مختلف الملفات المقدمة من طرف المؤسسات المصرفية و المالية الراغبة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية .و يجدر الذكر أن الرقابة لا تقتصر على اعتماد المنتوج في البداية فقط بل يجب أن تكون مستمرة أثناء التطبيق و بعد التطبيق ما يعني سلامة التنفيذ ، وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي . (خطوي و بن موسى، 2021، صفحة 95)

- **إنشاء هيئة رقابة شرعية :**

و يتعين على البنك الذي يقدم منتجات مصرفية إسلامية وجود هيئة رقابة شرعية – تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للبنك و هو ما يجعل لهذه الهيئة استقلالية عن

البنك بحكم شرط التعيين من الجمعية العامة . (خطوي و بن موسى، 2021، صفحة 95) و تكون قرارات الهيئة ملزمة لإدارة البنك وفقا للإطار المرجعي المحدد من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية .

دور هيئة الرقابة الشرعية : و يتمثل في :

- توجيه نشاطات البنك المتعلق بالصيرفة الإسلامية والإشراف عليها .
- تسهر الهيئة على مراقبة نشاط البنك و المتعلق بالصيرفة الإسلامية.
- فحص و تقييم مدى مطابقة نشاط النافذة الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- إثبات تقارير تقدم إلى من يهمه الأمر داخل و خارج البنك.

2-3 الاستقلالية :

نصت المادتين 16 و17 من نظام(20-02) – المحدد للعمليات البنكية و المتعلقة الصيرفة الإسلامية من قبل المؤسسات المالية و البنوك – على استقلالية النوافذ الإسلامية من الجانب المالي ، المحاسبي و على مستوى العمليات .

فقد نص هذا النظام إلى ضرورة الاستقلالية المالية للنوافذ الإسلامية عن باقي فروع البنك من خلال الفصل المالي و المحاسبي لأنشطة النوافذ عن باقي نشاطات البنك يعني أن يكون للنافذة الإسلامية دليل حسابات تفصيلي خاص و مستقل عن دليل الحسابات الخاص بالبنك.

أما استقلالية النافذة على مستوى العمليات يظهر في استقلالية حسابات الزبائن إذ لا ينبغي خلط هذه الحسابات بالحسابات في البنك التقليدي ، إن هذا الأمر من شأنه أن يعزز استقلالية مصادر الأموال و الذي يتطلب بدوره استقلالية نظام المعلومات الخاص بالنافذة عن تلك الخاصة بالبنك ، و بالإجمال يعني أن يكون تعامل البنك مع النافذة مثل تعامله مع أي بنك مستقل . (خطوي و بن موسى، 2021، صفحة 96)

2-4 تعديل عقد أو قانون تأسيس المصرف التقليدي:

إذا كان المصرف خاصا يجب تعديل عقد تأسيسه بحيث يصبح ملائما لممارسة النافذة المرجو فتحها فيه لخدمات الصيرفة الإسلامية وعدم قيامها بأية أعمال ربوية أما إذا كان المصرف عاما فيجب تعديل قانون إنشائه ليناسب وجود النافذة الإسلامية ضمن هيكله الإداري و تعاملاته المصرفية الإسلامية و اختصاصها بتقديم المنتجات الإسلامية البحتة.

2-5 ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية :

تقوم النافذة الإسلامية بممارسة كافة الأنشطة المسموح بها للمصارف الإسلامية و الابتعاد عن كل ما يخطر على هذه المصارف بعد أن يثبت في عقد تأسيس المصرف التقليدي أو قانون إنشائه وجوب ممارسة النافذة الإسلامية فيه للخدمات المصرفية التي تميزها الشريعة الإسلامية و عدم التعامل بالربا أو الفوائد بأية صورة من الصور.

2-6 وجود التنظيم الإداري المؤهل:

ينبغي على المصرف التقليدي إيجاد تنظيم إداري خاص بالنافذة الإسلامية ضمن هيكل المصرف الأم يتضمن اعتبار النافذة قسما أو شعبة أو وحدة إدارية مرتبطة بالمصرف لها تقسيمات داخلية يرأسها مدير يقف على رأس طقم إداري مؤهل و مدرب ليكسب خبرة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية عن طريق إشراكهم في دورات تدريبية نظرية و عملية في تقديم تلك الخدمات وعدم الاعتماد على موظفين و عاملين ليس لديهم أية فكرة عن المنتجات الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية . (هني مُحَمَّد، 2007، صفحة 106)

3- تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر:

يمكن تلخيص أهم التحديات و العقبات التي تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر فيما يلي:

3-1 الإطار القانوني:

في هذا الإطار فإن المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر تحتكم للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي و هو ما يجعل من البيئة المصرفية الجزائرية غير الملائمة لنشاط تلك المؤسسات نظرا للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية. هذا بالرغم من صدور النظامين (18-02) و(20- 02) المتعلقان بالصرفية التشاركية إذ يبقى غير كاف في ظل دعوات لتعديل قانون النقد و القرض ليتضمن تنظيما أكبر و أكثر دقة للصيرفة الإسلامية.

و من بين أبرز معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر كذلك القوانين الضريبية و القانون التجاري و نظام التأمين لما لهذه القوانين مجتمعة تأثير على تطوره كذا انتشار المعاملات المصرفية الإسلامية. (خطوي و لسلوس، 2020، صفحة 931)

في الواقع إن تباطؤ انتشار الصيرفة الإسلامية لا يعود فقط إلى الجانب القانوني و الفقهي ، بل يتعداهما إلى أسباب أخرى تقنية و متعلقة بواقع الساحة المالية التي تتميز بهيمنة المصارف العمومية ، هذه الأخيرة تحوز على 87% من السوق المصرفية فيما تتقاسم ال13% المتبقية أكثر من 13 بنكا خاصا كلها أجنبية ، وبالتالي فالمصارف العمومية لها الأولوية و الأفضلية ، هذه الهيمنة أثرت على انتشار المصارف الإسلامية في الجزائر .كما أن حجم الأموال المتداولة في المصارف الإسلامية لا يتعدى 200مليار دينار أي أقل من ملياري دولار و هو رقم ضئيل للغاية بالنظر للإمكانيات المالية المتوفرة في الجزائر .

3-2 قلة الموارد البشرية المؤهلة:

حيث تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر نقصا في الإطارات البشرية ذات الكفاءة المهنية المطلوبة في هذا المجال لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي حيث تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية و الذي يجعل من الصعب عليهم التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي.

3-3 معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات:

حيث تشير التجربة إلى أن الكثير من المصارف التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تعطي انتباها كافيا للأمرين التالين: (رمضان و البرود، 2017، صفحة 157)
عدم ملاءمة النظام المحاسبي المعمول به و القائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي و التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم و إجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة و تعقيد في الإجراءات و الضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

3-4 علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك:

و يشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي و مجلس الإدارة و جمعية المساهمين في المصرف و التي تتضمن ما يلي:

- ✓ **اختلاط الأموال:**

من بين الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية و التي تؤرق الهيئات الشرعية المسؤولة ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال البنك الرئيسي و الفروع الأخرى التقليدية حيث غالبا ما يتم تحويل فوائض السيولة الحاصلة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامها في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليها. (خطوي و لسلوس، 2020، صفحة 392)

- ✓ **تحديات التنافسية** :يتعلق الأمر بغياب التنافسية نتيجة عدم تطابق مبدأ أنشطة البنوك العاملة في ظل منظومة مصرفية تعمل وفق مبدأ البنوك التقليدية . (العونية، 2020، صفحة 252)
- ✓ **تحديات السيولة** : استحالة طلب السيولة من البنك المركزي لتعامله بسعر الفائدة .
- ✓ **تحديات الرقابة الشرعية** :تتمثل في غياب هيئة شرعية تسهر على متابعة ومراقبة أنشطة البنك الإسلامي . (العونية، 2020، صفحة 252)

الخاتمة:

إن توجه للسلطات الجزائرية نحو تشجيع البنوك الحكومية لفتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ناتج عن قناعتها بأن هناك حاجة إلى مزيد من المواءمة بين المنظومة البنكية القائمة بخدماتها و منتجاتها و بين الخصوصيات الثقافية و الدينية للمجتمع الجزائري فالكثير من المواطنين و المتعاملين الاقتصاديين يعزفون عن التعامل مع البنوك سواء في مجال إيداع ودائعهم المالية أو تمويل مشاريعهم الاقتصادية لاعتبارهم أن هذه المعاملات تشوبها شائبة الربا. إن فتح المجال أمام البنوك التقليدية لتقديم هذه الخدمات عبر نوافذ متخصصة يرفع نسبة صيرفة المعاملات المالية و الاقتصادية و يساعد في امتصاص و استيعاب الكثير من الموارد المالية و المعاملات التجارية التي تتم خارج السوق المرئية و السوق الشفافة و بذلك يستفيد منها الاقتصاد الوطني و الخزينة الحكومية. لكن تبقى العديد من التحديات و العقبات التي مازالت تواجه التحول للصيرفة الإسلامية سواء من جانب الإطار التنظيمي و القانوني أو القوانين الضريبية و القانون التجاري وغيرها من هنا ينبغي العمل على الحد منها تدريجيا بتضافر كافة جهود الجهات الرسمية الحكومية .

نتائج البحث : من خلال ما تم عرضه في البحث تم التوصل للنتائج التالية :

- إن اعتماد النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية الجزائرية يعتبر خطوة مهمة للانتقال التدريجي للنشاط المصرفي الإسلامي من طرف هذه البنوك في ظل غياب مصارف إسلامية بالكامل .
- على الرغم من صدور النظام 20-02 المحدد للعمليات المصرفية الإسلامية ، إلا أن غياب قانون خاص ينظم نشاط المصرفية الإسلامية أدى إلى تسجيل تأخر كبير في تطور المصرفية الإسلامية في الجزائر .
- يمكن أن تساهم النوافذ الإسلامية من رفع نسبة صيرفة المعاملات المالية و الاقتصادية و بالتالي تساعد في امتصاص جزء من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي وخاصة في السوق الموازي و بذلك يستفيد منها الاقتصاد الوطني.

- يمكن أن يساهم انطلاق الصيرفة الإسلامية في عملية تعزيز التنوع في الخدمات المصرفية و تعزيز الشمول المالي .

التوصيات :بناءا على نتائج البحث يمكن اقتراح بعض التوصيات :

- ضرورة تعديل القوانين و التشريعات بما يتماشى مع التحول للنشاط المصرفي الإسلامي .
- القيام بتسهيلات في عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية التقليدية و يتعلق الأمر بالتراخيص الممنوحة من طرف بنك الجزائر .
- ضرورة التنويع في الخدمات المالية الإسلامية المقدمة على مستوى هذه النوافذ .
- تأهيل الموارد البشرية من خلال إعداد برامج تدريبية لممارسة نشاط البنوك الإسلامية .
- حث البنوك على الانفتاح أمام العملاء و ضرورة تزويدهم بكافة المعلومات حول الصيرفة الإسلامية من خلال التعريف بالخدمات المالية الإسلامية المقدمة .
- العمل على التعاون مع مختلف الفاعلين من جامعات و معاهد ومراكز البحث لتكوين متخصصين في الصيرفة الإسلامية و كذا الاستفادة من خبرات بعض الدول الرائدة في هذا المجال من خلال البعثات و الندوات و برامج التدريب و التكوين .

قائمة المراجع:

- بن زكوة العونية. (سبتمبر, 2020). التحول الى الصيرفة الاسلامية في الجزائر آفاق و تطلعات. *المجلة المغاربية للاقتصاد و المانجمانت ، المجلد 7* (العدد 2).

– جعفر هني مُحَمَّد. (2007). نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير المصرفية الاسلامية في الجزائر. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية* (العدد 12).

– حامد الحمود العجلان. (2010). الربا و الاقتصاد و التمويل الاسلامي رؤيا مختلفة. بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية.

– حفصي عباس. (جانفي , 2017). مفهوم النوافذ الاسلامية و ضوابطها الشرعية. *مجلة الدراسات الاسلامية* (العدد الثامن).

– سعيد بن سعد المرطان. تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الاسلامي ، النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية. تأليف إصدارات المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب 2009 (المحرر). المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي جامعة أم القرى.

– ضياء مجيد. (1997). البنوك الاسلامية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

– عبد القادر بحبح. (2020). النوافذ المصرفية الاسلامية خطوة نحو الصيرفة الاسلامية ، دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية. *مجلة الاستراتيجية و التنمية ، المجلد 10* (العدد 1 مكرر الجزء الأول).

– غسان محمود ابراهيم، و منذر القحف. (2002). الاقتصاد الاسلامي علم أم وهم. سوريا: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.

– فهد الشريف. (2005). الفروع الاسلامية التابعة للمصارف البروية ، دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي. مكة المكرمة: أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي بجامعة أم القرى المجلد 7 الصفحة 4 جامع الكتب الاسلامية.

– لطف مُحَّد السرحي. (2010). الفروع الاسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح. *بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الاسلامية اليمنية الواقع و آفاق المستقبل*. 20-21 مارس.

– لعلا رمضان، و أم الخير البرود. (ديسمبر , 2017). تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقبيدية ، حالة الجزائر. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة ، المجلد 1* (العدد 2).

– مريم سعد رستم. (2014). *تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف اسلامية – نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية ، جامعة حلب .

– منير خطوي، و أعمر بن موسى. (2021). النوافذ الاسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر. *مجلو إضافات اقتصادية ، المجلد 5* (العدد 2).

– منير خطوي، و مبارك لسلوس. (2020). النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات و متطلبات النجاح. *مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المجلد 13* (العدد2).

– نجيب سمير خريس. (2014). النوافذ الاسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصاد اسلامي. *مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الانسانية ، المجلد الرابع عشر* (العدد الثاني).

– يمينة خترومي. (2022). النوافذ الاسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية و الرؤية الشرعية. *مجلة قضايا فقهية و اقتصادية معاصرة ، المجلد 2* (العدد 2).